العدد (1541) السنة السادسة - الثلاثاء (23) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خـــبـــابـــيـــك

الاستبداد والمستبد

عبد الزهرة المنشداوي

يجمع اغلب المتخصصين في دراسة السلوك البشري على ان المستبد مريض بالضرورة حتى انهم يعزون مرضه الى عوامل نفسية او فيسيولوجية كما يطلقون عليها بمعنى انه اما مصاب بعقدة نقص او انها عانى في طفولته او مرحلة من مراحل حياته ظروفاً غير طبيعية أثرت بشكل ما على ان يتصرف تصرفات خارجة عن المألوف.

نحن لسنا بصدد عرض نظرية علمية او الادعاء بمعرفتها وكل الذي نعرفه عن الذين ينظرون الى الآخرين نظرة فوقية، او أنانية او يبغون استعراض قواهم في محاولة إذلال الآخر بشتى الأساليب إذ يعتقد الدارسون انهم اما عانوا إذلال مورس عليهم ويحاولون إسقاطه على من كان بمعيتهم او انهم يحاولون إخفاء نقص في شخصيتهم وبالنتيجة لا نعتقد بان الشخص او الجماعة المستبدة أسوياء.

لقد عانينا ما عنينا في العراق من استبداد الأشخاص الذين تربعوا على كراسي السلطة برغم أنف الشعب وأذاقونا الهوان على مر تاريخنا منذ نشوء الدولة العراقية في العشرينيات وكنا جميعا نامل اليوم الذي نتحرر فيه من ضغط الاستبداد والمستبد وعندما سقط الصنم الذي كان يتوقع ان توزع نسخ منه على كل بيت عراقي من اجل عبادته والابتهال اليه كما فعلوا في عصر الجاهلية في عبادة (هبل) وعندما حدث ما كنا نريده اكتشفنا ويا للهول! بان الاستبداد جرثومة وجدت بيئتها ومحيطها الملائم في العراق والعراقيين فتحول الاستبداد من شخصي الى استبداد جماعي.

المواطن ونعني به المواطن البسيط سيجد مستبدين وليس مستبدا واحدا أمامه في كل وزارة وفي كل مؤسسة وفي كل زاوية من زوايا الدولة متربعا على الكرسي مميزا ومعلما بعلامات معروفة للجميع، منها لحية فضية نافرة وقصيرة مقصوصة بعناية ومسبحة غالية الثمن وخواتم زبرجدية تزين اكثر من إصبع من أصابع الكفين يذكرنا بتبغدد وغنج السالفين.

هذا الذي عهد اليه بخدمة المواطن مقابل اجر ضخم، الغاية منه تقديم الجهود والخدمة بما يوازي الأجر،صار اكثر ما يضايقه شكوى مواطن او حل مشكلة يعانيها حي من الأحياء او أيتام جاؤا يشكون اليه الحال من اجل تنفيذ قرارات أصدرتها الدولة لصالحهم هؤلاء يضايقونه ويزعجونه كثيرا في مؤسسته التي مسك بصولجانها وان لم يكن أهلا لها لذلك لم يعدم السبيل للتهرب من مسؤوليته فجاء بحاشية تحف به من ابن عم وابن خال وشقيق وقريب وشكل منهم عصابة تحف به من البيت للمؤسسة ومن المؤسسة للبيت تنش عنه (العوام)كما كان السلطان يعهد لعبيده بتحريك الهواء بسعف النخيل او طرد الهوام.

هذه الحاشية أعارها من استبداده استبدادا فصارت لسان حاله وأداته التي تضطهد المواطن مزيدا من الاضطهاد وتخلع عليه الألقاب التي لا تذكرنا بأيام (هارون الرشيد) او (كافور الاخشيدي)، احدهم وهو مسؤول صغير ربما لا يرى الا بمجهر يعمل عمل مشكوك به وعندما يترجاه المواطن صاحب المصلحة لانجاز مصلحة له كما ينجزها لآخرين بسلاسة وابتسامة عريضة يقف ما بينهما فرد من افراد الحاشية ويضع قبضتي يديه في صدره ويدفع به الى الوراءو يرد عليه المسؤول الصغير بصوت مسموع للحاشية وللمراجعين اذهب واشكوني الى الوزير، يقول ذلك بتهكم على المواطن وسخرية ما بعدها سخرية بنظام العمل ولكن كما يقولون (عندما يعرف السبب يبطل العجب)فالوزير يعمل، كما يعمل هو والاثنان يعملان لمصالحهما الشخصية البحتة لا للمواطن (ولا هم يحزنون) والمصالح لا تصان الا بالاستبداد لذلك يعاني مجتمعنا استبداداً جماعياً بعد ان كان استبداداً فردياً.

قضيـــة ومسؤول

محافظة بابل بين الحاجة الى مشاريع الماء ومكافحة الفساد

الفساد الإداري داء وبيل ينخر مفاصل دولتنا الفتية لم تنج منه مؤسسة او وزارة او ناحية او قضاء او محافظة، وهو السبب الرئيسي في إقامة المشاريع التي يمكن ان يستفيد منها المواطن هناك مشاريع أقيمت ونفذت كمشاريع الماء والكهرباء في المحافظة لكن من استفاد منها المنفذ والمقاول اكثر من المواطن نفسه، كل مفاصل القضية طرحناها على طاولة المهندس سلمان الزركاني محافظ بابل وأول ما سألناه عن الأسلوب الذي سوف يتبع في مكافحة الفساد الإداري في المحافظة؟ فكانت إجابته بالقول:

بابل / إقبال محمد

– ان المرحلة القادمة ستشهد تغيراً كبيراً من خلال محاولة اتباع الطرق الصحيحة، والعلمية في مكافحة الفساد المالي والإداري في محافظة بابل .هذه الطرق تقوم على أساس إتباع الإجراءات اللازمة للوقاية من الفساد من قبيل توعية المواطنين والموظفين وتحسين الأوضاع الاقتصادية، إضافة الى معالجة الفساد من خلال كشف المفسدين والمتلاعبين بالمال العام، وإحالتهم الى القضاء بالتعاون مع دوائر التفتيش في الوزارات وهيئة النزاهة وباقي الأجهزة الرقابية الأخرى، إضافة الى اننا نعمل على عدم إمكانية استغلال قضية الفساد الإداري والمالي لتسقيط الآخرين لأسباب اقتصادية او سياسية فنحن نؤكد ضرورة إتباع الطرق العلمية في كشف الفساد ومحاسبة المتورطين فيه.

وعن عمل الإدارة الجديدة في المحافظة وأولوياتها أجاب: ان الإدارة الجديدة للمحافظة تعمل حاليا على تقييم المراحل السابقة التي أنجزت في ظل الحكومات المحلية التي توالت على المحافظة من خلال تقسيمها الى ثلاث فئات تشمل الفئة الأولى المشاريع المتميزة و الفئة الثانية المشاريع التي حققت نسب إنجاز جيدة فيما تشمل الفئة الثالثة المشاريع المتلكئة والمحافظة ستعمد الى أسلوب المناقلة وضمن الصلاحيات بين المشاريع داخل القطاع الواحد.

هناك شكاوى من ان مشاريع الماء التي نفذت لم تكن بالشكل المطلوب قال: مشاريع الماء التي نفذت سابقا على سبيل المثال وزعت بصورة عشوائية ولم تكن بالمستوى المطلوب وبعضها أنشئت على جداول لا يصلها ماء او يصلها ماء ملوث، المحافظة تواجه أزمة حقيقية في كيفية حل سلبيات المراحل السابقة وتطمح لإيجاد الحلول المناسبة التي تتلاءم مع حجم المشكلة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، المحافظة تواجه مشاكل قانونية مع إحدى الشركات التي نفذت مجمعات مياه وهي الآن مطروحه أمام القضاء وقد شكلنا خلية طوارئ لمعالجة الجوانب القانونية، نحاول جاهدين على الاتفاق مع الحكومات المحلية في المحافظات المجاورة لرفدها بالسيارات الحوضية بهدف توفير الماء الصالح للشرب في المناطق غير المخدمة به في بابل.

وعن الاستثمار في المحافظة لاسيما وانها من المناطق التي يمكن ان تنمو فيها مشاريع عديدة خاصة في مجال السياحة أجاب: فيما يتعلق بقضية الاستثمار والمشكلات التي تعترض عمل المحافظة، المشكلة الحقيقية ليست مع هيئة الاستثمار، بل مع القوانين القديمة والدوائر التي لا تتفهم قانون الاستثمار وبالنتيجة فانها لا تتعاطى مع موضوعة الاستثمار بموجب الأطر الحديثة لإدارة الاعمال، مؤكداً ان هذا الموضوع لا يخص محافظة بابل، بل انه مطروح حاليا على طاولة النقاش مع المستويات العليا في إدارة الدولة.

وماذا عن مشكلة الكهرباء، أوضح ان المشكلة تتعلق حاليا بضعف وقلة محطات التوزيع، اذ ان المحافظة تحتاج الى ١٨ محطة تحويل بكلفة تصل الى ٢٨ مليار دينار عراقي ما يعني وحسب تصريحات المسؤولين عن قطاع الكهرباء ان المحافظة لن تستفيد من حصتها بسبب عدم وجود محطات تتحمل هذه الحصة وهذه بحد ذاتها مشكلة، اما المشكلة الاخرى فتتعلق بالتجاوزات من قبل المواطنين والمسؤولين على الشبكة الكهربائية التي تعمل دوائر الكهرباء في المحافظة على الحد منها.

وفيما يخص الجانب الأمني، فقد وصف الزركاني الأمن في المحافظة بالجيد مؤكدا ان الأمن مرتبط بشكل وثيق بالحالة الاقتصادية التي يعيشها العراق، والإرهاب بصورة عامة يتحرك في المناطق التي تعاني المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، اما على صعيد الجريمة الجنائية، فان للمحافظة خططها المعدة للقضاء على هذه الجريمة وان كانت مهمة القوات الأمنية صعبة بسبب وعورة بعض المناطق في المحافظة وانتشار الطرق النيسمية التي يصعب تعقب الجناة فيها.

قضيـــة للمناقشة

مـــع وزارة الـصـنـاعـــة والمـعـــادن

وزارة الصناعة والمعادن من الوزارات التي يؤمل ان يكون لها دور فاعل في تنشيط القطاع الصناعي والمساهمة في رفد الاقتصاد العراقي الأحادي الجانب، بما يجعل من العراق بلدا منتجا لا مستهلكا، كما هو الحال الذي عليه الآن، بطبيعة الحال هذه الوزارة لا يمكن ان تقوم بمهمتها دون مساندة وبنية تحتية تستطيع النهوض فوقها.

هذه الوزارة وجدت نفسها فجأة أمام جيوش من العاملين من شتى الاختصاصات والمهن ومن ذوي الشهادات العلمية المميزة والفنيين الذين لو هيأت لهم المستلزمات الصناعية لكان الامر مختلفا ولما استعنا بصناعات الخردة التي ترد الى أسواقنا بعشرات الآلاف من الأطنان.لقد تم تحويل ما يقارب من (٣٦) الف منتسب من منتسبي (هيئة التصنيع العسكري) المنحلة الى ملاكها وهذا عدد كبير جدا بالنسبة الى وزارة، هذه الآلاف المؤلفة وبعد الذي حدث من تغيير تركت شركاتها بعد صدور امر الحل وكما نعلم ما حدث من هجرة وتهجير ساهم فيه اعداء العراق لزرع الفتنة ما بين مكوناته، عاد هؤلاء الى محافظاتهم مكرهين من بعد استقرار امتد لما يزيد على عشرات السنين الى مناطقهم بعد حل الهيئة.

الآن وبعد ان أصدرت الحكومة قرارا بعودة منتسبيها وربطهم بوزارة الصناعة والمعادن كل حسب الشركة التي كان يعمل فيها واجه سكنة المحافظات مشكلة غاية في الصعوبة اذ كيف يتسنى لهم المواظبة على الدوام اليومي وهم من سكنة البصرة وكربلاء والنجف والحلة وغيرها من المحافظات بينما يشكو سكنة العاصمة بغداد بأن الشركات التي يعملون لديها لم توفر لهم لا العمل الذي يمكن ان يبرر وجودهم ولا الظل ولا الماء .طوال اليوم يتحولون مع تحول الظلال والمشكلة ان البعض وخاصة من سكنة المحافظات تقدم بطلبات نقل الى الشركات القريبة من سكنه لكنه لا يجد التفهم لا من وزارة المالية والأمن ووزارة الصناعة معاً، لا إنتاج ولا مكان ولا ماء ولا ظل لسبع ساعات متواصلة يجعل من المنتسب غاية في البؤس والضجر المملين، ولا نعلم لماذا لا تتم معالجة هذا الأمر الذي تعانيه شريحة واسعة من هؤلاء العاملين الذين لم يدعوا سبيلاً لم يسلكوه.

اما بنقل من يبغي النقل الى شركة قريبة وان لم يكن فمن خلال تنسيبه بدلاً من نقله او الإسراع في تهيئة لوازم العمل والإنتاج من اجل استثمار هذه الطاقات المهدورة التي لايربح من ورائها سوى صاحب (الكفترا) في الشركة من خلال بيع الماء البارد والمرطبات.

إجابات..

الى/ صحيفة المدى الغراء

م/ نفي

نهديكم أطيب تحياتنا.. إشارة الى الخبر المنشور في صحيفتكم بالعدد (١٥٣٠) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٠ تحت عنوان (متر واحد لكل ثلاثة سجناء.. إصدار توصيات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في سجن الشطرة) نود ان نبين ما يلي: بعد إحالة الخبر الى السيد الوكيل المشرف على السجون حيث أكد سيادته عدم وجود سجن تابع لوزارة العدل في سجن الشطرة وانما هو موقف عائديته الى وزارة الداخلية.. للتفضل بالاطلاع ونشر النفي.

أحمد خضير / مدير مكتب الإعلام

وزارة العدل

شـــكـــاوى

شـــكـــاوى شـــكـــاوى شـــ

المتجاوزون على المال العام مرة أخرى

المواطن (محمد السعدي) من بغداد حي القاهرة يقول في رسالته الى الجريدة :حينما تتجه الأنظار في شوارعنا وحتى أمام الدوائر الحكومية ومنها المدارس ترى هؤلاء المتجاوزين مازالوا يعبثون باستغلالهم أراضي الدولة الفارغة بالبناء واضرب مثلا تشييد ثلاث دور على قطعة ارض تابعة للدولة أمام جامع نداء الإسلام في حي القاهرة وأصحاب المحال التجارية في عموم بغداد يستغلون الأرصفة المخصصة للمارة بعرض بضائعهم عليها وبعضهم وضع سياجا لمنع المارة وكانت الأرصفة ملكا لهم، لذا نوجه أنظار المسؤولين في أمانة بغداد ودوائرها إجراء اللازم للحفاظ على جمالية بغداد وسلاسة السير على أرصفتها.

أمام أنظار وزير الكهرباء.. أنقذوا سكنة هذه المحلة من التجاوزات على التيار الكهربائي

يتعرض التيار الكهربائي في محلة ٧٠٩ حي الخليج العربي منطقة بغداد الجديدة خاصة البلوك الذي يضم الأزقة ٢٨ و٢٩ و٣١ و٣٥ الى قطوعات في التيار الكهربائي اذ لا يمر أسبوع الا وعطبت المحولة التي تغذي هذه الأزقة الذي يظل سكنتها محرومين من نعمة الكهرباء اياما عقب كل عطب.

وفي كل مرة تأتي فرق الصيانة من زيونة وتعيد المحولة والأسلاك الى العمل حتى صار هذا العمل شغلهم الشاغل يأتون بمجرد الاتصال بهم وشخصوا كثرة الأعطال في هذه الأزقة ربط محلة أخرى على نفس المحولة، فضلا عن التجاوزات الكثيرة الحاصلة على هذه المحولة من الدور القريبة ما يتطلب القيام بحملة واسعة تشارك فيها شرطة الكهرباء فضلا عن فرق الصيانة وتعاون ابناء المنطقة لقطع أسلاك المتجاوزين وبعضهم لم يكتف بسلك وانما سحب كيبل لتشغيل السبلت ومكيف الهواء وهذه الأسلاك والكيبلات تراها تمر بين أسطح المنازل أمام عيون فرق الصيانة الذين يخافون بطش هؤلاء المتجاوزين الذين يسرقون حصة غيرهم من الكهرباء.

لفيف من المواطنين محلة ٧٠٩

ملاحظات عن عمل رجال المرور

المواطن أبو عمار يشير في اتصاله الهاتفي مع الجريدة الى ان رجال المرور بالرغم من غالبيتهم يؤدون واجباتهم على مايرام ولكن افراد منهم يهملون واجباتهم في تنظيم السير ومحاسبة المخالفين حيث اعداد منهم يتجمعون خاصة في تقاطع بدالة العلوية وهذا العمل بحد ذاته يشكل خطورة على حياتهم او مشغولين بالموبايل ويبدو ان عدوى الموبايل اصابتهم من زملائهم في السيطرات الأمنية.

ماشية تحت الجسر

المواطن أبو جوزيف من سكنة منطقة حي الرياض /كمب سارة/ يقول في رسالته ادعو المسؤولين في امانة بغداد ودائرة بلدية الكرادة لزيارة المنطقة ومشاهدة ازقتها كيف اصبحت مرتعا للماشية من اغنام وبقر الذي لا يحلو لرعاتها الا ان تأخذ قيلولة تحت الجسر مخلفة وراءها فضلاتها الكريهة وتأثيراتها الصحية والبيئية على المواطنين متسائلا عمن سمح لهؤلاء بتربية هذه الماشية في المدن ووسط السكان من دون محاسبة او ردع.

اشـــارة

الملابس والتجهيزات العسكرية تباع في الشارع

كريم الحمداني

انتشرت في الأعوام السابقة جرائم بشعة ارتكبت بحق المواطنين الأبرياء وكان المجرمون يرتدون الملابس العسكرية ذاتها التي ترتديها قوات الجيش والشرطة رتب عسكرية ومعها شارة الأركان والتجهيزات الأخرى وعندما يبلغ المواطنون المعنيين في وزارتي الدفاع والداخلية حول جريمة ما وان مرتبيكها يرتدون ملابس الأجهزة الأمنية حتى يبادر المعنيون فيهما بتصريح يستنكرون فيه الجريمة ويؤكد ون براءة منتسبيهم وان دورياتهم لم تخرج في المكان والزمان المشار اليه (منطقة الجريمة) وتكرر الحال كثيرا في تلك الفترة .

هؤلاء المجرمون يمرون أمام أنظار السيطرات الأمنية التي تتخذ مواقع ستراتيجية في تلك المناطق دون مساءلة تذكر وربما يتم تقديم المساعدة خاصة اذا كان قسم من هؤلاء المجرمين يحمل رتبا عسكرية كبيرة مزيفة والحصول على هذه الملابس والرتب متيسر في اسواق بعينها في الباب الشرقي وعلاوي الحلة وبغداد الجديدة فضلا عن أسواق المحافظات وان ظاهرة بيع وخياطة الملابس العسكرية قديمة وكانت تخضع لشروط محددة منها ، هوية العسكري بكتاب رسمي من إدارة الضباط آنذاك اذا كان ضابطا فضلا عن متابعة هؤلاء الباعة ومحاسبة المقصرين منهم.

قبل عام اتخذت عمليات بغداد إجراء منعت بموجبه بيع الملابس والتجهيزات العسكرية بحسب التصريح الإعلامي للقيادة ولكن هذه العملية أصبحت تشكل ظاهرة مخيفة في بعض المناطق ووسط بغداد تباع وتشترى، ملابس وتجهيزات ومعها الرتب العسكرية المختلفة وشارات الأركان والدروع الشخصية تمام رجال الجيش والشرطة من دون تدخلهم وان إجراء خطة فرض القانون لم يفعل، كما مطلوب منه وهنا نتساءل ما الضمان من ان تكون هذه الأسواق هي التي ترفد الإرهابيين والخارجين القانون بما يحتاجونه من ملابس وتجهيزات عسكرية لتنفيذ مأربهم الإجرامية، المفروض من الجهات المعنية وضع ضوابط لعمل هذه المحال ومتابعتها وان تقترن الأفعال بالأقوال.

خـــوء

المـنـظـفـون يـا أمـانـة بـغـداد!

هادي البغدادي

من يلاحظ عمل منظفي الشوارع على أي مدى زمني يتبادر في ذهنه على الفور مقترح إقامة او عقد دورات لتعليم هؤلاء الف باء النظافة وكيفية تحقيقها، عنوانها (كيف تتعلم تنظيف الشوارع في اسبوع من غير نسيان).. مع ملاحظة ان تأكيدنا على كلمة النسيان لانها والجهالة شيٌ واحد، فبعض هؤلاء يكتفي بحمل المكنسة من طرفها وترك الجهة التي يكنس بها تخبط بالإسفلت بين حين وحين خبط عشواء كما يقال شأنه شأن أي صبي عابث –لا اقل ولا اكثر هؤلاء هم كناسو آخر زمان كأنهم لا يعرفون من النظافة والتنظيف الا ترك الأوساخ والنفايات على حالها.

أمس–واليوم كذلك–شاهدت اثنين من هؤلاء الذين كنت اراهم في ايام متفرقة من العامين الأخيرين فذكروني بالكناسين ايام زمان–يرحمهم الله ان كانوا أحياء او أمواتا، فقد كانوا قلة لكنها منظمة متقنة لعملها موزعة على انحاء بغداد،لا يبقون شيئا مما يوجب الكنس الا جمعوه بمكنستهم ووضعوه في (عربة –كالتي تستعمل الان في اعمال البناء) وألقوه بعيدا حيث المحارق والاتلاف والطمر على خلاف مكبات النفايات في بعض الأماكن السكنية والمجمعات الصناعية .

كانت بغداد لسنوات نظيفة حقاً بجهد هؤلاء الذين كانوا يسمون الكناسين حقيقة، وكانوا برغم هذا وذاك مغبونين بتسميتهم هذه (!) لانها لم تطور وتتقدم او تعلو الى حيث تسمية (منظفين)زورا ويتقاضون أجورهم بهتانا ويتركون بغداد (مطرزة) بالنفايات.. رغم أنف شعار دائرتهم المرفوع عاليا: من اجل بغداد أنظف!

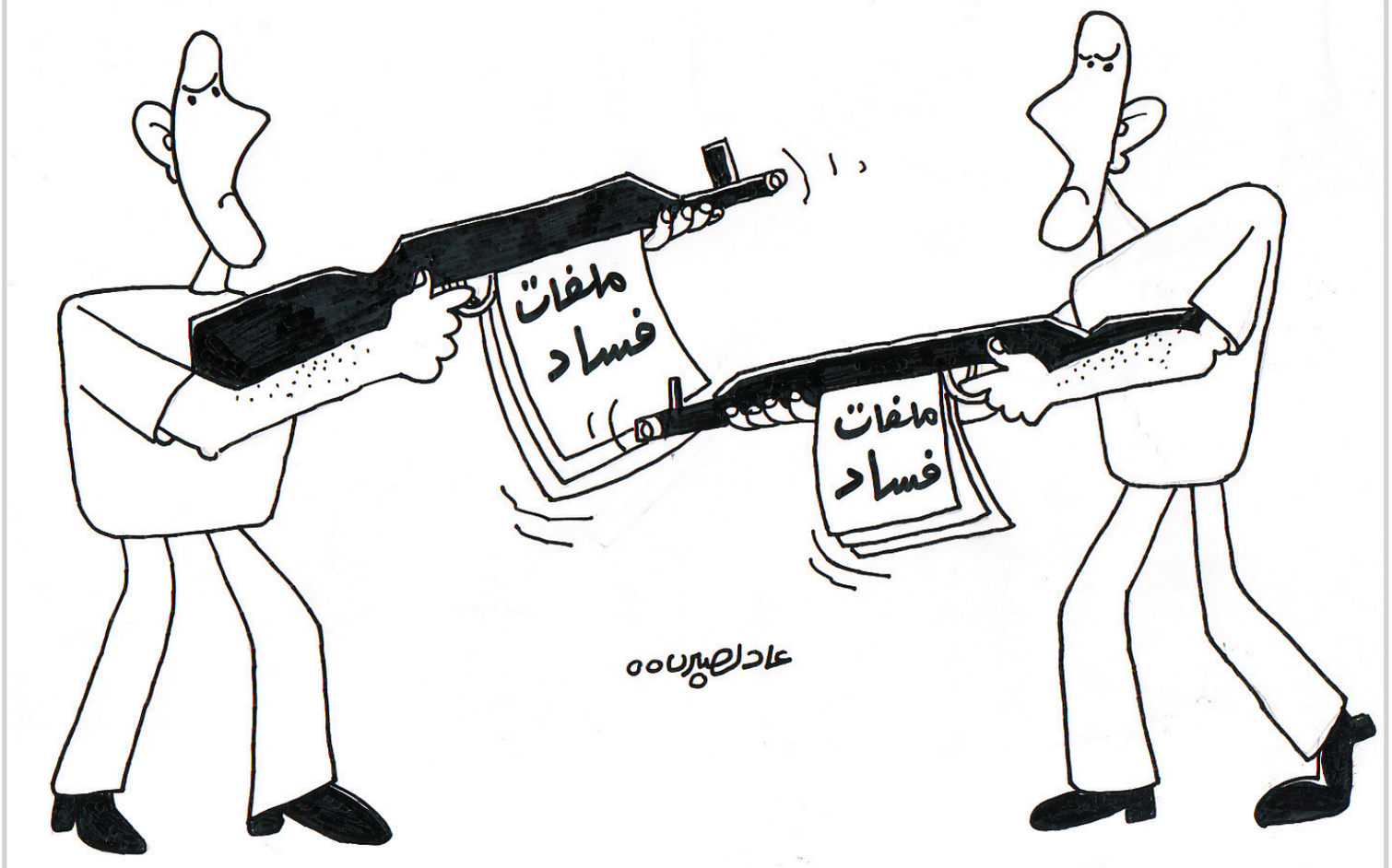

كاريكاتير .....قاسم حسين